سباق الذكاء الاصطناعي يكشف فجوة السعودية

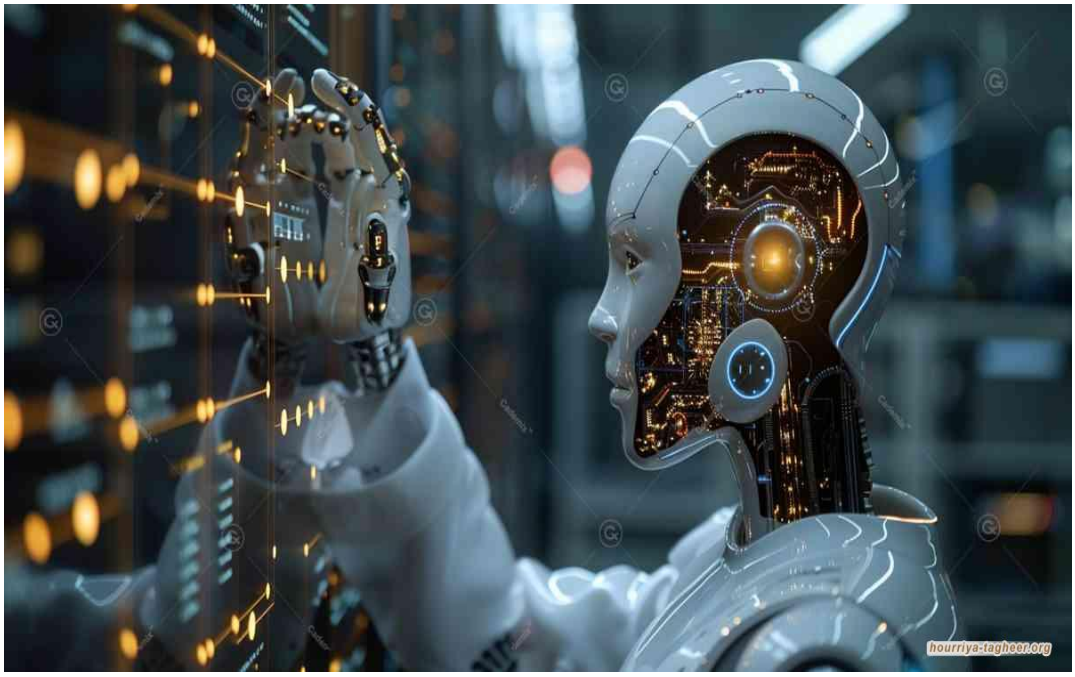

في محاولة لتأهيل الكوادر وتلبية متطلبات التحول الرقمي ضمن صراع النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين للسيطرة على المشهد الإقليمي.

وعلى الرغم من الاندفاع الحكومي بالرياض للترويج لإطلاق مشاريع ضخمة وإصدار تشريعات وضوابط تنظيمية، إلا أن التقارير الغربية تسلط الضوء على ثغرة جوهرية تتمثل في اعتماد النظام السعودي على سياسة "الدفع المالي المفرط" لتغطية التخلف عن أبوظبي في جذب شركات التقنية حيث تلجأ السلطات للحلول السهلة وشراء الكفاءات الجاهزة بعقود فلكية تعكس حالة استنزاف غير مستدامة للإنفاق، وتحول المملكة إلى مجرد ساحة للاستهلاك التقني المعتمد على الترويج الصاخب.

في مقابل نجاح الإمارات عبر شركات مثل "G42" شراكاتها المبكرة مع شركات غربية، من ترسيخ حضورها في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، إلى جانب توفير بيئة تنظيمية أكثر مرونة دعمت توسعها في هذا القطاع.

وفي الوقت الذي تُصرف فيه الملايين على المبادرات والحلول السطحية، تصطدم هذه المشروعات الواقعية بالخلل التراكمي في قطاع التعليم والمؤسسات السعودية، حيث يعاني الميدان من ضعف كفاءة التحصيل العلمي والمهاري محليا، مما يبقي التطلعات التقنية المعلنة رهينة لاستيراد العقول الخارجية وتغيير المسميات الوظيفية بشكل شكلي، ويؤكد عمق الفجوة بين الضجيج الإعلامي للنظام والواقع الميداني العاجز عن بناء قاعدة بشرية مستدامة.